مركز حمورابي

قريباً: الانتخابات المحلية تحدد مستقبل تركيا

قريباً: الانتخابات المحلية تحدد مستقبل تركيا

استعادة حزب أردوغان لأكبر مدن البلاد قد تشهد تحولات كبيرة في السياسة التركية

بقلم سنان سيدي
ترجمة : صفا مهدي
مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

18 أذار **2023**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

لقد مر أقل من عام منذ أن فاز الرئيس رجب طيب أردوغان بالانتخابات الرئاسية التركية وحصل على فترة ولاية ثالثة في منصبه، والتي ستستمر حتى عام 2028. ينص الدستور التركي (الذي تم تعديله مؤخرًا بمبادرة من أردوغان في عام 2017) على أنه لا يمكن لأي شخص تولي الرئاسة بعد فترتين، وهوعقبة قانونية تمكن أردوغان من تجنبها بسهولة في عام 2023. لكن مفتاح استمرار مسيرة أردوغان السياسية قد يكمن في الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في جميع أنحاء تركيا في 31 مارس. إذا انتصر أردوغان، فقد يسعى إلى إصلاح دستوري آخر - والتزام جديد بالتعاون في السياسة مع الشركاء السياسيين اليمينيين المتطرفين.

يقوم أردوغان حاليًا بحملة نشطة لصالح حزبه العدالة والتنمية ويعمل على ترويج مرشحيه لرئاسة البلديات بهدف الفوز في المدن الكبرى في البلاد، التي فقدها الحزب في الانتخابات السابقة في عام 2019، بما في ذلك اسطنبول وأنقرة بشكل أساسي. هذه الحملة ليست مجرد محاولة لأردوغان للمباهاة، بل إن السيطرة على السلطة المحلية والإقليمية ستمكنه من استعادة السيطرة على نظام الغنائم المتجذر في المستوى المحلي. لقد استندت شعبية أردوغان بشكل كبير على قدرة حزب العدالة والتنمية على منح تصاريح البناء، والتحكم في توزيع الموارد، وتقديم الخدمات الحضرية للناخبين المؤيدين للحزب.

تعتبر الانتخابات المحلية حاسمة بالنسبة لأردوغان لأنها يمكن أن تمنحه الفرصة لوضع دستور جديد، والذي يمكن أن يلغي حدود الولاية الرئاسية والعناصر المتبقية من استقلال القضاء. وقد أكد أردوغان مؤخرا أن هذه ستكون ولايته الأخيرة في منصبه، وأنه لن يسعى لإعادة انتخابه رئيسا في عام 2028. لكن الاستفتاء الدستوري الأخير في تركيا يظهر أن أردوغان يمكن أن يستخدم النصر الانتخابي للسعي إلى إجراء تغييرات دستورية تفيده شخصيا. ومن الممكن بسهولة استغلال النصر على المستوى المحلي كتفويض سياسي من هذا النوع.

في الانتخابات المقبلة، يتاح لأردوغان فرصة لتعزيز سيطرته على الساحتين الوطنية والمحلية، وتعزيز هيمنته على النظام السياسي التركي لفترة طويلة قادمة. فما هي الفرص المتاحة له لتحقيق النجاح؟ في السياق الاقتصادي، فإن الفرص ستكون ضئيلة إلى حد كبير. أدار أردوغان اقتصاد البلاد بشكل غير فعّال وتسبب في تدهور الوضع الاقتصادي، حيث انخفضت قيمة العملة التركية بشكل كبير مقارنة بالدولار الأمريكي منذ فترة طويلة. هذا التدهور أثر على القدرة الشرائية للمواطنين الاتراك وجعل من الصعب عليهم السفر إلى الخارج.

ويحوم التضخم الاستهلاكي الفعلي بالقرب من 120 في المائة سنويا، وفقا لمجموعة إيناج المستقلة، ويبدو أن معظم القوى العاملة بأجر تعتمد على الحد الأدنى للأجور (حوالي 530 دولارا شهريا). ارتفعت أسعار الإيجارات في سوق الإسكان خارج نطاق السيطرة. لم تتعافى تركيا بعد من الآثار المدمرة لزلزال العام الماضي، الذي أودى بحياة أكثر من 50000 شخص ودمر 11 من أصل 81 مقاطعة في البلاد.

إذا نجح حزب العدالة والتنمية في استعادة المدن الكبرى مثل اسطنبول وأنقرة، التي كان يديرها حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي منذ عام 2019، فلن يكون ذلك بفضل إقناع مرشحيهم للناخبين بقدرتهم على تحسين الوضع الاقتصادي. إذا كان الأمر كذلك، فإنهم لن يكونوا قد خسروا المدن الرئيسية أمام حزب الشعب الجمهوري قبل خمس سنوات.

إذا فاز حزب العدالة والتنمية، فسيكون ذلك بسبب عاملين رئيسيين: هما عدم كفاءة أحزاب المعارضة وعامل أردوغان.

وكما هو الحال مع الانتخابات الرئاسية لعام 2023، إذا كانت المعارضة السياسية تحاول السماح لحزب العدالة والتنمية وأردوغان بالفوز، فإن "إستراتيجيتها" الانتخابية الحالية هي على وجه التحديد الطريقة التي ستتبعها للقيام بذلك. وعلى عكس انتخابات 2019 و2023، فإن ائتلاف تحالف الأمة المعارض لم يعد موجودا. وهذا يعني أن قدرة الناخبين على التجمع حول مرشح واحد لرئاسة البلدية تدعمه أحزاب المعارضة الرئيسية قد تبددت.

لا يوجد أي منطقة أكثر أهمية من اسطنبول وأنقرة - إنهما الجائزتان الكبيرتان التي يسعى أردوغان للفوز بهما. نجح رئيس بلدية اسطنبول، أكرم إمام أوغلو - الذي فاز في الانتخابات مرتين في عام 2019 على الرغم من محاولات أردوغان لحرمانه من الفوز من خلال إعادة انتخابات قسرية - لأنه حصل على دعم من جميع الأحزاب في تحالف الأمة بالإضافة إلى حزب الشعب الكردي "الحزب الديمقراطي ". ومع ذلك، لم يعد التحالف يدعم ترشيح إمام أوغلو، وتدير المجموعات الأخرى، مثل حزب الشعب الديمقراطي والحزب الصالح الذي تتزعمه ميرال أكسينار ، مرشحيها. وهناك نفس الخطر على عمدة حزب الشعب الجمهوري في أنقرة، منصور يافاس. بدون توحيد المعارضة وراء مرشحي رئاسة البلدية، يمكن لأردوغان استغلال الانقسامات داخل معسكر المعارضة.

فشل المعارضة في الحفاظ على تحالفها المناهض لأردوغان يمكن أن يعزى إلى صراعات داخلية تافهة ومظالم شخصية. ببساطة، يسعى كل حزب سياسي للفوز برئيس بلديته أو الحصول على فرص الحكم المحلي مقابل دعم مرشح معين، مثل إمام أوغلو.

وتدور الخلافات حول ترشيح رؤساء البلديات ليست بين الأحزاب المتنافسة فحسب، بل تعاني حزب الشعب الجمهوري من صراع داخلي، حيث تتنافس شخصيات متعددة بشدة لتأمين الترشيح، كما أظهرت الصراعات الداخلية للحزب في مقاطعة هاتاي. من الواضح مرة أخرى أن الأولوية الرئيسية للمعارضة ليست في احتواء وصول أردوغان إلى السلطة – بل إنها تتعلق بالفوز بالسلطة على المستوى المحلي.

أن دور أردوغان يتجلى بشكل ظاهري، فيبدو أن المرشحين الذين يُقدمهم حزب العدالة والتنمية لمناصب مثل إسطنبول وأنقرة هم أفراد غير معروفين نسبيًا، حيث أنهم لا يتمتعون إلا بالقليل من الكاريزما. على سبيل المثال، لا ينبغي لمراد كوروم، المنافس لإمام أوغلو عن حزب العدالة والتنمية، أن يحظى بفرصة الفوز. بوصفه وزيرًا سابقًا للبيئة، يبدو أن كوروم يفتقر إلى الفطنة السياسية ومهارات الحملات الانتخابية وشهرة الاسم. وقد لا يكون هذا مهمًا في النهاية، حيث أن حملة كوروم تتلقى دعمًا من أردوغان. ويحتل أردوغان مكانة ريادية في العديد من السباقات الإقليمية ويدعم مرشحي حزب العدالة والتنمية.

إن السجل الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية وأردوغان يجعل الناخبين يشعرون بالاستياء بالتأكيد، ولكن يجب على المرء أن يتذكر أن أردوغان لا يتحدث عن حالة الاقتصاد عندما يقوم بحملاته الانتخابية نيابة عن مرشحي حزب العدالة والتنمية. فهو يتحدث إلى الناخبين في بيئة إعلامية تحمي بشكل كبير أردوغان وإدارة حزب العدالة والتنمية الكارثية للبلاد. بدلاً من ذلك، يستخدم أردوغان المنبر لعرض إنجازات حكومته، مثل التقدم الذي أحرزه قطاع الدفاع. وقد تجلى ذلك بوضوح في التوقيت الأخير الذي صعد فيه رائد فضاء تركي إلى محطة الفضاء الدولية لأول مرة وقيام أول طائرة مقاتلة تركية منتجة محليا برحلتها الأولى.

ولا ينبغي تقدير هذه المبادرات على حساب الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الشعب، ولكنها تكشف عن اهتمام أردوغان ومرشحيه للبلديات بقضايا الحكم، بينما تنشغل المعارضة المنقسمة فقط بالمناصب المحلية. وإذا نجح أردوغان في ترويج هذه الرسالة، فسيحصل حزب العدالة والتنمية على عدد كبير من الأصوات، وهو كل ما يحتاجه.

ما يفتقده أردوغان في الأداء الاقتصادي لجذب الناخبين، يعوضه بالوحدة والدعم. ويحظى المرشحون الذين يدعمهم حزبه في الانتخابات المحلية بدعم من تحالف الشعب، الذي يجسد توحيده مع أحزاب اليمين المتطرف التي اختارت الانضمام إلى تحالفه. وكتعويض لولائهم، سيكافئهم أردوغان من خلال تمرير أولوياتهم التشريعية أو دعمهم في البلديات التي لا يتنافس عليها حزبه.

وإذا اختار أردوغان إصدار دستور جديد بعد الانتخابات المحلية، فمن المتوقع أن تسعى الأحزاب في تحالفه لتحقيق الأهداف المنشودة، مثل الحد من النطاق وتعزيز العلمانية. ومن الواضح أن أردوغان يركز بشدة على الفوز بدورة انتخابية أخرى، بينما يستعد المعارضون للسماح له بذلك. لقد تقبل الحلفاء الغربيون حقيقة أن أردوغان سيحكم تركيا حتى عام 2028. ومع ذلك، ينبغي لهم الآن أن يدركوا أنه بعد الانتخابات المحلية هذا الشهر، قد تتجه الديمقراطية التركية نحو انقراض كامل.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية